الأهرام

المصدر : الشرق الاوسط
التاريخ : ٢٧ يونية ١٩٩٩

إسرائيل تمهد لاستئناف المفاوضات بتصعيد عسكري في جنوب لبنان

بيروت: حسن فضل الله

انفلات الوضع الامني في جنوب لبنان على تصعيد عسكري اسرائيلي بلغ مداه الى بيروت وبعلبك في البقاع والطريق الساحلي الذي يربط العاصمة اللبنانية بالجنوب كان تعبيراً واضحاً عن الضيق الذي تشعر به القيادة العسكرية الاسرائيلية بعد سلسلة الاخفاقات التي منيت بها، فجاء رد فعلها، رسالة للبنان ومن ورائه سورية مفادها ان «تفاهم ابريل (نيسان)» قد لا يبقى ضابطاً للوضع الامني.

الا ان هذا التصعيد بدا وكأنه مقدمة لخطوة ما كثر الحديث عنها في الآونة الاخيرة وهي انكفاء اسرائيلي الى حدود ما يسمى «الحزام الأمني» الذي تشكل بعد اجتياح عام 1978. وهذا الانكفاء اذا ما حصل سيؤدي الى التراجع عن مواقع تشرف على النبطية واقليم التفاح والبقاع الغربي فضلاً عن منطقة حاصبيا ليبقى الاحتلال محصوراً في شريط ضيق تعتقد القيادة العسكرية الاسرائيلية انه بامكانها الدفاع عنه، وتقليص حجم الأصابات في صفوف جنودها.

والواقع انه منذ نجاح باراك في الانتخابات الاسرائيلية والحديث يدور في لبنان حول ضرورة مواجهة التحديات المستقبلية التي سيفرزها استئناف المفاوضات، وهي تحديات ظهرت بوادرها سريعاً حتى قبل تسلم باراك مهماته، اذ لجأت القيادة العسكرية لممارسة تصعيد عسكري للرد على الوضعية التي وصل اليها الجيش الاسرائيلي في الجنوب، والتي دفعت باراك لمناشدة الجنود الصمود ليتسنى له التفاوض من موقع قوة. وهو ما كرره بعد استهداف المستوطنات الشمالية بصواريخ «حزب الله».

في مقابل هذا الجو الاسرائيلي بدا «حزب الله» اكثر تصميماً على تحاشي ترك الامور تفلت من ضوابط «تفاهم ابريل»، لذلك بادر الى قصف المستوطنات بعد سلسلة هجمات اسرائيلية طاولت قرى قريبة من مواقع جيش الاحتلال واسفرت عن سقوط مدنيين.

لقد ساد اعتقاد لدى «حزب الله» ان الجيش الاسرائيلي يستغل احياناً صبر المقاومة فينتقل من قصف اطراف القرى الى استهداف عمق البلدات المأهولة، لذلك اتخذ قراراً بدفع الجيش الاسرائيلي للعودة الى التقيد الدقيق ببنود «التفاهم» عن طريق استخدام حقه بالرد على المستوطنات.

فرسالته الاولى كانت توجيه ضربات الى المواقع الحدودية، وحينما كررت المدفعية الاسرائيلية والطائرات الحربية قصف المناطق السكنية لجأ الى مباغتة المستوطنات بالكاتيوشا، قبل ان يطلق دفعات اخرى رداً على الاغارة على محطة الكهرباء التي تغذي العاصمة والضاحية. وقد عبر «حزب الله» بذلك عن مواصلته تحديد وظيفة سلاح الكاتيوشا، وهي منع الجيش الاسرائيلي من التمادي في قصف المدنيين، واختيار الوقت الملائم للرد.

جاء التصعيد السياسي السائد وهو مناخ الاستعجال الاميركي للولوج في المفاوضات ما دامت الأصول والمبادئ لمباشرتها ليست محل خلاف، عكس ما ساد في حقبة بنيامين نتنياهو. وهذا ما بدا واضحاً من الاشارات التي اطلقها باراك حول المسار السوري، واعتباره من اولوياته التفاوضية، وأحد اسباب ذلك ايجاد حل لمأزق جيش الاحتلال في جنوب لبنان. ومعروف هنا ان سياسة حزب العمل تعتمد على الاتفاق مع سورية لترتيب الوضع الامني في الجنوب، اذ لا يرى هذا الحزب ان هناك امكانية لأي ضمانات بمعزل عن تسوية سياسية مع سورية.

هذا المناخ اخذ يلقي بظلاله على الوضع الداخلي اللبناني فعاد شعار حساسية الظروف ودقتها وتمتين الجبهة الداخلية ليجد مكانه السياسي في ظل حذر من مغبة انفلات التصعيد الامني الاسرائيلي في الجنوب لممارسة ضغوط على سورية ولبنان قبل المفاوضات وخلالها، لادراك الحكم والمقاومة ان عهد باراك، يحمل معه مخاطر عديدة على المستويين الامني والسياسي ما يفرض اتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهتها.

فوصول باراك الى السلطة السياسية الاولى لا يحمل جديدا للبنانيين، وخصوصاً المقاومة، التي يقودها «حزب الله». فقد سبق له أن شغل منصب رئيس الاركان، كما انه يعرف لبنان منذ قاد عملية تصفية ثلاثة من قياديي منظمة التحرير الفلسطينية، وأشرف بنفسه على تدريب وحدة اسرائيلية خاصة في عام 1992 لاغتيال امين عام «حزب الله» السيد حسن نصر الله، قبل ان يُقتل عدد من اعضائها خلال التدريبات ويفتضح امرها.

وخلال فترة توليه رئاسة الاركان عمد الى ادخال نمطه الامني على سير المواجهات اليومية في الجنوب، عن طريق الاكثار من العمليات خلف الخطوط، وهو امر مرشح للتكرار في مراحل المفاوضات الصعبة. وهذا بحد ذاته يجعل لبنان اكثر حذراً، ويدفع المقاومة لتكون متهيئة للظروف المستجدة، اذ يضع «حزب الله» في حسابه منذ فترة ان ينتهج باراك سياسة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

عسكرية ـ امنية تقوم على ثلاثة أسس، هي:

ـ السعي لتسريع المفاوضات مع سورية للوصول الى حل ينهي مأزق جيش الاحتلال في الجنوب. ولن يكون ذلك الا بالاتفاق حول وضع مرتفعات الجولان السورية المحتلة.

ـ تصعيد امني لتعديل «تفاهم ابريل» يريحه من الضغط اليومي، بعدما بقي اطاراً ضابطاً للوضع العسكري، بحيث لم ينفلت على استهداف واسع للمدنيين، مع الالتفات الى ان حكومة العمل هي من توصّلت الى «التفاهم»، ومحافظة المقاومة على الرد المدروس والدقيق بالكاتيوشا على المستوطنات يجعل من الصعوبة بمكان تفلّت باراك من قيود «التفاهم».

ـ شن نشاطات امنية لارباك عمل المقاومة من جهة، ومن جهة اخرى اقلاق الامن اللبناني في اطار الضغوط السياسية على لبنان وسورية. ومثل هذه السياسة قد تترافق مع خطوة انسحاب جزئي، لا تزال موضع ترقب لبناني.

لذلك يحاول الخطاب الرسمي اللبناني ان يتكيف مع هذا المعطى الجديد، بينما المقاومة تكيّف انماط عملياتها مع التغييرات الميدانية. وفي هذا المجال يمكن رصد مجموعة من الاشارات متعلقة بهذا الامر منها:

ـ تشديد الخطاب الرسمي اللبناني على التزامن بين الانسحاب من الجنوب والجولان، ورفض اي فصل سياسي او ميداني بينهما.

ـ اثارة موضوع اللاجئين الفلسطينيين للقول ان الملفات العالقة مع الاحتلال اكبر من موضوع الانسحاب العسكري.

ـ تكثيف المقاومة عملياتها التي تستهدف الجنود الاسرائيليين، والالتزام باستمرار الدفاع عن المدنيين، والرد بالكاتيوشا على المستوطنات.

واذا كان لبنان ينظر بحذر الى الخطوات المستقبلية لحكومة باراك فان ذلك لم يحل من دون رؤية الامور من زاوية التعقيدات التي تعترض المفاوضات. فقيادة المقاومة ترى من المبكر الحديث عن تحولات سياسية مفصلية على الأقل في المدى المنظور، ذلك ان التفاصيل العالقة كثيرة، وهي تحتاج الى وقت طويل لتذليلها.

كما أن المناخ السياسي السائد ليس بالضرورة مرشحاً لتوليد تبريد للوضع الامني بل على العكس تماماً، فقد يشهد الجنوب تصاعد التسخين الاسرائيلي لأن الضغط الميداني سيكون ملازماً لحركة الضغوط السياسية والدبلوماسية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية